يشرح فيها المعوبات التي تعترضه مع اقتراب الانتخابات القادمة (للمجلس التشريعي)، وانه بحاجة الى تخصيص ميزانية اضافية لسد المصاريف السياسية لمصلحتنا المشتركة بقدر اكبر مما تتيحه له امكانياته المحدودة. لذلك فقد طولبنا باعطائه مبلغ ٥٠٠ ليرة اضافية من احد بنوكنا على حساب دفعة ايجار السنة القادمة. وعلى الرغم من ان ذلك قد ظهر كنوع من التمادى، فقد وافقنا على طلبه وطلبنا الى البنك الانجلو ـ فلسطيني منحه قرضا بفائدة بسيطة. وكان ذلك يعني ان البنك قد منحنا المبلغ فحولناه الى الامير على حساب ميزانيتنا السياسية للسنة القادمة وعلى حساب التبرعات الاضافية لمشروع استئجار الارض التي نستطيع الحصول عليها من ك.ك.ل. (الصندوق القومي اليهودى) ومن ب.ل.د.ك. (شركة تطوير اراضي فلسطين)" (أ.ص.م. ملف س ٢٥/٣٥١٥ ص ٥ بالانجليزية).

وقد اثار الطابع السياسي البحت للاتفاقية وعدم وجود اية قيمة اقتصادية للمشروع بعض المشاكل الادارية داخل الوكالة نبعت في الاساس عن الحاجة في اعادة تحديد الجهة التي ستفي بالالتزامات المالية النابعة عنها. وذلك على الاقل ما يتضح من "بروتوكول اجتماع ممثلي الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودى وشركة تطوير اراضي فلسطين يوم ١٩٣٤/١٢/٦". ويظهر بوضوح من خلال كلمات ممثلي هذه الاجسام المختلفة كيف ان الاعتبارات السياسية اصبحت هي التي تحدد ليس فقط الجسم الممول للمشروع بل واختيار الوقت والظرف السياسيين الملائمين لتنفيذه ايضا.

تحدث الدكتور روبين عن الوكالة اليهودية فقال: "من المعروف ان لا وجود لاية قيمة اقتصادية كبرى لهذه الارض وان قيمتها السياسية هي الاساسية. واذا استطعنا بواسطتها الحصول على موافقة الامير لدخولنا الى شرقي الاردن فذلك امر حسن. ويبقى السؤال حول اختيار الوقت الملائم لذلك. فالرأى العام